سـنـاء نجـاح

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

دعوى نزع الملكية

وسؤال حماية الأموال العامة في ظل قضاءي الإلغاء والاستعجال

الطبعة الأولى

الفهرس

تقديم 3
مقدمة 7
الفصل الأول: تجليات الموازنة بين حماية المال العام والخاص أمام قضاء الإلغاء 13
المبحث الأول: حقيقة حماية المال العام في ظل تقييد مشروعية مقررات المنفعة العامة بالرقابة على الشروط الشكلية 15
المطلب الأول: تقييد الطعن بإلغاء مقرر المنفعة العامة بشروط 17
الفقرة الأولى - علاقة طبيعة مقرر المنفعة العامة بشرط الأجل في مسار الطعن بالإلغاء 19
أولا: طبيعة مقرر المنفعة العامة من حيث كونه قرارا تنظيميا أو فرديا 19
ثانيا- شرط الأجل في دعاوى إلغاء مقررات المنفعة العامة 29
الفقرة الثانية: حصرية الشروط المتعلقة بالطاعن في علاقتها بالاختصاص القضائي للنظر في المقرر المعلن عن المنفعة العامة 35
أولا: حماية الأموال العامة من خلال حصر الشروط المتعلقة بالطاعن 35
ثانيا: خصوصية الاختصاص القضائي للنظر في المقرر المعلن عن المنفعة العامة 41
المطلب الثاني: تطبيقات الحماية من خلال رصد حالات الإلغاء في مجال نزع الملكية 48
الفقرة الأولى: ضوابط حماية المال العام على مستوى عيوب الشرعية الخارجية 49
أولا: الاختصاص 50
ثانيا: عيب الشكل 58
ثالثا: الرقابة على عيب الانحراف 64
الفقرة الثانية: ضوابط حماية المال العام على مستوى عيوب الشرعية الداخلية 73
أولا: عيب مخالفة القانون 73
ثانيا: عيب السبب 78
المبحث الثاني: مدخلات حماية الأموال العامة على مستوى الدور الرقابي على مقررات المنفعة العامة 85

المطلب الأول: تقنين الحماية في ظل الرقابة القضائية على شرط المنفعة العامة (نظرية الموازنة) 86
الفقرة الأولى: تطبيقات نظرية الموازنة في القضاء الإداري المقارن 87
أولا: رقابة القضاء الإداري الفرنسي على شرط المنفعة العامة 88
ثانيا: رقابة القضاء الإداري المصري والجزائري على شرط المنفعة العامة 96
الفقرة الثانية: تنزيل القضاء المغربي لنظرية الموازنة في رقابته على شرط المنفعة العامة 102
المطلب الثاني: رصد الحماية القضائية من خلال تعرف آثار إلغاء مقررات نزع الملكية 113
الفقرة الأولى: سريان مرسوم نزع الملكية رغم الطعن فيه حماية للمال العام 114
أولا: إعمال مرسوم نزع الملكية في ظل ممارسة الطعن كآلية لحماية المال العام 114
ثانيا: الإلغاء بمناسبة استصدار الأمر بالحيازة وتأثيره على أموال طرفي الدعوى 118
الفقرة الثانية: إلغاء مقررات نزع الملكية في علاقتها بحكم نقل الملكية: أية انعكاسات على المالية العامة 121
الفصل الثاني: مداخل القضاء الاستعجالي لحماية المال العام كأثر لإعلان المنفعة العامة 129
المبحث الأول: تفعيل حماية المال العام على مستوى مسطرة الحيازة 131
المطلب الأول: مقومات الحماية من خلال تتبع خصوصيات طلبات الإذن بالحيازة 134
الفقرة الأولى: القواعد الخاصة بدعوى الاستعجال في إطار نزع الملكية ومظاهر حمايتها للأموال العامة 135
أولا: على مستوى تقديم المقال الافتتاحي وأجله 135
1: تقديم المقال الافتتاحي 135
2: أجل تقديم الدعوى الاستعجالية في قضايا نزع الملكية 141
ثانيا: إلزامية دفع التعويض الاحتياطي أو إيداعه 147
الفقرة الثانية: إعمال قضاء الاستعجال للرقابة على المسطرة الإدارية 151

المطلب الثاني: تكريس مظاهر الحماية من خلال صدور الأمر بالحيازة ورصد نتائجه 162
الفقرة الأولى: تنفيذ الأمر بالحيازة وتأثير ذلك على بنية الأموال العامة 163
أولا: المقصود بالحيازة المؤقتة 163
ثانيا: تنفيذ أمر الإذن بالحيازة 165
الفقرة الثانية: انعكاس الطعن في الأمر بالإذن في الحيازة على المال العام 168
أولا: الطعن بالاستئناف والتعرض 169
ثانيا: الحق في الطعن بالنقض 173
المبحث الثاني: قضاء الاستعجال وحماية المال العام في دعاوى الاعتداء المادي 175
المطلب الأول: مظاهر الموازنة في حماية الأموال العامة والخاصة في نطاق تدخلات القضاء الاستعجالي لنظر منازعات الاعتداء المادي 177
الفقرة الأولى: حماية الأموال العامة من خلال التشدد في شروط الاعتداء المادي 178
أولا: شروط تدخل القضاء الاستعجالي في دعاوى الاعتداء المادي 178
1: شرط الاستعجال 178
2: عدم المساس بأصل الحق 179
ثانيا: شروط تحقق الاعتداء المادي على الملكية العقارية 181
1: وجود تصرف إداري مشوب بعيب جسيم من عيوب عدم المشرعية 181
2: وقوع مساس خطير بالملكية الخاصة 182
3: وجود إجراء تنفيذي مادي 183
الفقرة الثانية: إسناد الاختصاص للمحاكم الإدارية موازنة في حماية الأموال العامة والخاصة 185
أولا: الاختصاص في نظر دعوى الاعتداء المادي 186
ثانيا: تطبيق قواعد المسؤولية الإدارية تكريس للحماية 194
المطلب الثاني: تعزيز حماية المال العام في ظل الأعمال المادية للإدارة 197
الفقرة الأولى: استثناء دعوى الاعتداء المادي من طلبات الرفع حماية للمال العام 198

أولا: التوجه القضائي المؤيد لفكرة رفع الاعتداء المادي 199
ثانيا: مبادئ حماية المال العام 204
الفقرة الثانية: تموقع حماية المال العام في ظل استجابة القضاء الاستعجالي لطلبات الإيقاف 216
أولا: التوجه القضائي بشأن طلبات إيقاف الأشغال 217
ثانيا: إيقاف أشغال المكتب الوطني للكهرباء نموذجا 225
خاتمة 229
الفهرس 235

سيرة ذاتية عن المؤلفة:

سناء نجاح

- مواليد مدينة سلا بتاريخ 12 أكتوبر 1991
- حاصلة على شهادة الإجازة في القانون الخاص سنة 2013، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا
- حاصلة على شهادة الماستر في القضاء الإداري سنة 2015، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا
- حاصلة على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية سنة 2024، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا
- حاصلة على شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة سنة 2019
- رئيسة مصلحة الشكايات والمنازعات بوزارة النقل واللوجيستيك

للمؤلفة مجموعة من المنشورات منها:

- المرحلة الإدارية لنزع الملكية أية حماية للمال العام، الطبعة الأولى 2024، مكتبة دار السلام.
- إشكالية حماية الملكية الخاصة على مستوى قانون الصفقات العمومية، مقال منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 62 الخاص بالصفقات العمومية، غشت 2024
- حماية المال العام في ضوء المسطرة القضائية : دعوى افتعال العسر في تحصيل الديون العمومية نموذجا، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية، مؤلف جماعي حول التوجهات الحديثة للقضاء الإداري والدستوري في ضوء آراء الفقه و مستجدات القانون.
- الطعون القضائية في إطار مسطرة ضم الأراضي الفلاحية : قرار المنفعة العامة ومرسوم المصادقة نموذجا، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد 161، نونبر-دجنبر 2021.
- إجراء المقاصة في إطار الاقتطاعات غير المستحقة للإدارة الضريبية، مقال منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية عدد خاص حول الضريبة والمالية العمومية بالمغرب، نونبر 2021.
- صور دعوى الاسترداد الضريبي وسؤال الأمنين القانوني والقضائي، مقال منشور بالمجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية ، العدد 21، أكتوبر 2021

ملخص الكتاب:

بالنظر إلى الغاية التي يرصد لها المال العام، والمتمثلة أساسا في المنفعة العامة، كان من الطبيعي أن يؤطره المشرع المغربي بتنظيم قانوني يكفل حسن تدبيره ويضمن تأطير إنفاقه.

لأجله فموضوع حماية الأموال العامةفي ظل قضاءي الاستعجال والإلغاء "دعوى نزع الملكية نموذجا"يثيرإشكالية تجليات هذه الحماية على مستوى الواقع العملي من خلال اجتهادات القضاء الإداري، ومدى تكريس هذا الأخير لنظرية الموازنة بين حماية الأموال العقارية الخاصة والأموال العامة.

خاصة وأنه ثم تقييداللجوء إلى الطعن في هذه الدعوى-نزع الملكية- بشروط معينة، وذلك حتى لا تتحول ممارسة الحق في الطعن بالإلغاء إلى مماطلة من طرف منزوعي الملكية على حساب المال العام، كما أنه ثم تقييده بآجال محددة يتعين ممارسة وسيلة الطعن بالإلغاء داخلها، تحت طائلة سقوط الحق في هذا الإجراء، متى مر دون اتخاذه، في محاولة من المشرع إلى خلق الاستقرار للأموال والحقوق التي يتحصل عليها نازع الملكية كلما مر الأجل.

وفي مقابل ذلك منح للقضاء الاستعجالي إمكانية فحص وثائق نزع الملكية، والتأكد من استيفاء الإدارة لجميع الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية، مع رفض طلب الإذن بالحيازة متى تبين بطلان مسطرة نزع الملكية، وهذا التدخل يشكل حماية للمال العام بتجنيب الإدارة مصاريف وتعويضات قد تضطر لدفعها لصاحب العقار المنزوعة ملكيته.

مكتبة دار السلام

الثمن 90 درهم

9 789920 519519

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma